الرؤية الاستراتيجية الدولية للشرق الأوسط

الموقع – الثروة–القوة

International Strategic Vision for the Middle East
Location -Wealth -Power

الأستاذ المساعد الدكتور/ حازم حمد موسى الجنابي[1،2]

[1] جامعة الموصل، (العراق)

[2] المؤلف المراسل: hazim_aljanabi79@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2019/07/21 تاريخ القبول للنشر: 2019/09/15 تاريخ النشر: 2019/12/28

❖❖❖❖❖❖❖

مراجعة المقال: اللغة العربية: د./ دلال وشن (جامعة الوادي) اللغة الإنجليزية: أ./ محمد شوشاني عبيدي (جامعة الوادي)

ملخّص:

ركز البحث على الرؤية الاستراتيجية الدولية للشرق الأوسط، إذ انطلقت تلك الرؤى من مثلث الهيمنة الاستراتيجي (الموقع الاستراتيجي -الثروة النفطية -القوة التحالفية)، فلهُ دور في ميزان القوى الاستراتيجي، وتضمنت العملية البحثية مفهوم الرؤية الاستراتيجية الدولية التي تحدد سلوك القوى الدولية مع دوله ضمن أحد الخيارات الثلاث :الأول: الهيمنة على الموقع الاستراتيجي العالمي، والثاني: الهيمنة على مصدر الطاقة العالمي، والثالث: بناء التحالفات والتآلفات الدولية، وتتأثر تلك الخيارات بالقوة، والقرب الجغرافي، واجمالي القدرات والإمكانات، والنوايا التي يملكها الفاعلون الدوليون، ولعدم تساوي كفتي ميزان القوى الدولية؛ اختل ميزان القوى فيه وشاع التهديد الإقليمي التحالفي؛ لتكون النوايا الدولية العدوانية اكثر شيوعاً من النوايا الدولية السلمية في التعاطي مع قضاياه ، إذ أدخلته بدوامة من المشاكل والرهانات، في ظل تسابق الاستراتيجيات الدولية على دوله، التي تكشف لنا الأسس التي انبنت عليها تلك الاستراتيجيات، ومقارباتها ومقارناتها المستقبلية مع دوله.

الكلمات المفتاحية: الرؤية الاستراتيجية الدولية؛ الشرق الأوسط؛ مثلث الهيمنة الاستراتيجي؛ الموقع؛ الثروة؛ القوة؛ المستقبل.

Abstract:

The research focused on the international strategic vision for the Middle East originated from the strategic hegemony triangle (strategic location - oil wealth - coalition power), which has a role in the international strategic balance of power. The research process included the concept of the international strategic vision that defines the behaviour of international powers with its countries within one of the three options: the first: the domination of the global strategic location, the second: the domination of the global energy source, and the third: building international alliances and alignments. Strength, geographical proximity, the total

capacities and capabilities, and the international actors 'intentions influence those options. As the balance of international powers is not equal; the balance of power in Middle EAST disrupted and the regional alliance threat spread, so that aggressive international intentions are more common than peaceful international intentions in dealing with its issues, which got it into a vortex of problems and stakes. In light of the international strategies' race on its countries, it reveals to us the foundations of these strategies, and their future approaches and comparisons with its countries.

***Key words**: International strategic vision; the Middle East; the strategic triangle of hegemony; location; wealth; power; future.*

مقدّمة:

إن البحث في تشكيل رؤية استراتيجية موحدة امر صعب جداً؛ كون تلك الرؤى تختلف من قوى إلى أخرى، فالرؤية ترتبط باستراتيجية القوى الدولية، فوضع رؤية موحدة لها ضرباً من الخيال، لكن هناك مقتربات بين تلك الرؤى يمكن التركيز عليها، فهي من الأمور المهمة في ظل توالد وتجدد التغيير، وهذا يفضي لتوصيف مجرى ظاهرة تشكيل التحالفات والتآلفات في الشرق الأوسط وما تلعبه الدبلوماسيات الدولية لتحقيق ذلك، لذا وجدنا من الضروري أن نذكر بعض المفردات المهمة قبل الولوج في تفاصيل البحث لتكون لنا دليلاً في البحث، ولعل أهم تلك المفردات.

- الأهمية:

تكمن في المكانة التي احتلها الشرق الأوسط في مدركات صناع الاستراتيجيات الدولية المتنافسة على المكانة والدور في الساحة الشرق أوسطية.

- الإشكالية:

تكمن في المفارقة الأدائية بين حراك الساسة الدوليين، ففريق منهم يراهن على الموقع الاستراتيجي، والفريق الأخر يراهن على الثروة النفطية، والفريق الثالث: يراهن على التحالفات الاستراتيجية كمصدر للقوة الدولية، وتلك هي مفارقة حقيقية، وهل الرؤى الاستراتيجية الدولية تركز على الموقع أو الثروة أو تحالفات القوة وهي تصف شرق الأوسط؟ لينبثق السؤال الرئيسي: هل يمكن وضع رؤية استراتيجية تفسر مستقبل الشرق الأوسط في ظل التحديات الدولية المتشعبة والمتوالدة؟

- الفرضية:

استندنا على الفرضية التي مفادها: "((كلما اعتمدت الرؤى الدولية على مثلث الهيمنة الاستراتيجي ...ازدادت أهمية الشرق الأوسط واحتل الأولوية في أجندة الاستراتيجيات الدولية ...فأزاد ميل الفاعلين الشرق أوسطيين نحو الإذعان لأحد الفاعلين الدوليين لتحقيق توازن تهديد بينهم))".

- الهدف:

ينشد البحث إلى إبراز الرؤى الاستراتيجية الدولية تجاه الشرق الأوسط وموقعه في مدرك صناع الاستراتيجية.

- المنهجية:

اعتمدنا منهجين: التحليلي والاستشرافي، فيركز الأول: على وصف حراك الاستراتيجيات الدولية تجاه الشرق أوسط، والثاني: يركز على بناء رؤية مستقبلية للعلاقات الدولية -الشرق أوسطية وأثرها في على الشرق الأوسط المتأزم.

- الهيكلية:

اعتمدنا في خطة البحث (مقدمة ومبحثين وخاتمة واستنتاجات)، وكالاتي:

المبحث الأول: حمل عنوان: الرؤية الاستراتيجية للشرق الأوسط: مفاضلة في الأوليات وفقاً لمثلث الهيمنة الاستراتيجي، وبدوره انقسم إلى ثلاث مطالب: الأول: اختص بـ" ضلع الموقع الاستراتيجي في مثلث الهيمنة، أما الثاني: فاهتم بضلع الثروة في مثلث الهيمنة، والثالث: ركز على ضلع القوة في مثلث الهيمنة، وتناغماً مع ما مضى، جاء المبحث الثاني فعنون: مستقبل الشرق الأوسط في ظل تسابق الاستراتيجيات الدولية، لينشطر إلى مطالبين: الأول: جاء تحت عنوان: أسس بناء الاستراتيجيات الدولية، والثاني: مستقبل الشرق الأوسط بين المقاربات والمقارنات، لنختم البحث بجملة من الاستنتاجات.

- توطئة:

لعل، أولى واجبات البحث والتحليل للرؤية الاستراتيجية الدولية للشرق الأوسط، تحديد المقاصد منها واستشفاف المضامين والمفاهيم التي تتضمنها؛ كي لا يسودها اللبس والتداخل في المعنى والدلالة، ومن هنا تدعونا دراستنا إلى تحديد القصد من تلك الرؤى وسبل التعامل معها، الذي طالما اختلف بشأنها الكثير، قياساً ووجوداً، تحديداً وتأطيراً، لما تتضمنه من مقومات تشكيل وبناء وأداء، وتميز عن بقية المفاهيم التي تداخلت وتشابكت معها، والموضوع محل الدراسة، جاء ليرفدنا بالوسائل اللازمة للإفادة من تشكيل الاستراتيجيات الدولية –الشرق اوسطية وفقاً لثلاث مرتكزات الموقع والثروة والقوة، وإبانة تلك الجدلية، ارتأى الباحث تقسيم البحث إلى مبحثين، وعلى النحو الاتي:

المبحث الأول

الرؤية الاستراتيجية الدولية للشرق الأوسط: مفاضلة بالأولويات

بداية، توصف الرؤية الاستراتيجية الدولية للشرق الأوسط بانها: إدراك لما يمكن أن تقوم به الدول الكبرى من تفاعلات اتجاه الشرق الأوسط، إدراك لما سيحدث فيه، إدراك لما يمكن أن تلهم به الاستراتيجيات الدولية قوى الشرق الأوسط، ليتقبلوا وجودها ووصايتها عليهم، وهذا يعني هندسة الاستراتيجيات الدولية للشرق الأوسط.

ولعل أفضل ما يمكننا من وضع رؤية استراتيجية دولية تجاه الشرق الأوسط، هو البحث في تفضيلات تلك الاستراتيجيات وما أدرجته أولويات استراتيجية من مرتكزات، فسجلات الحراك الاستراتيجي الدولي، أشرت تلك المفاضلة، وما أدتها من دور في إعادة رسم الخارطة الجيو-سياسية والجيو-ستراتيجية للشرق الأوسط بين حقبة وأخرى، فالواجب علينا أن نتصفح تلك السجلات ممعنين النظر بها، في محاولة منا انتقاء بعض التجارب التي كان لها الأثر الفاعل في زرع نواة المرتكزات، وسبل رعايتها، وأسس أدامتها،

وإبانة ميزات البيئة الشرق أوسطية التي كانت بمثابة التربة المناسبة لإنباتها، ولأجل أبانة هذا كله دعانا إلى تقسيم المبحث إلى ثلاث مطالب وعلى النحو الآتي:

المطلب الأول: ضلع الموقع الاستراتيجي في مثلث الهيمنة

إن التعقيدات في الاستراتيجيات الدولية الكبرى وفقاً لمثلث الهيمنة الاستراتيجي جعلت إمكانية إدراكها بالتركيز على ضلع استراتيجي واحد أمراً مستحيلاً، لهذا وجد الباحثون أنفسهم أمام إشكالية هي أي نوع من الأضلع الاستراتيجية هو الأكثر تناسباً مع دراسة ظواهر الاستراتيجية الدولية[1].

لهذا سننطلق من الرؤية الاستراتيجية التي تركز على ضلع الهيمنة الأول (الموقع الاستراتيجي) للشرق الأوسط[2]، وما يحتويه من مكانة استراتيجية للتسويق والتجارة العالمية وما يتضمن من ممرات بحرية هي الأهم في العالم تجعلها منطقة استراتيجية اكثر حيوية، فلفتت انتباه القوى الدولية فمضيق "هرمز" و"باب المندب" فهما شرياني الحياة لكثير من دول العالم، فالأول: يغذي القوى الآسيوية الكبرى (الصين والهند واليابان)، والثاني: يغذي القوى الأفريقية، وهذا ما يمكن تمثيله في المثلث الاستراتيجي الاهم للمضائق في الشرق الاوسط، وعلى النحو الآتي:

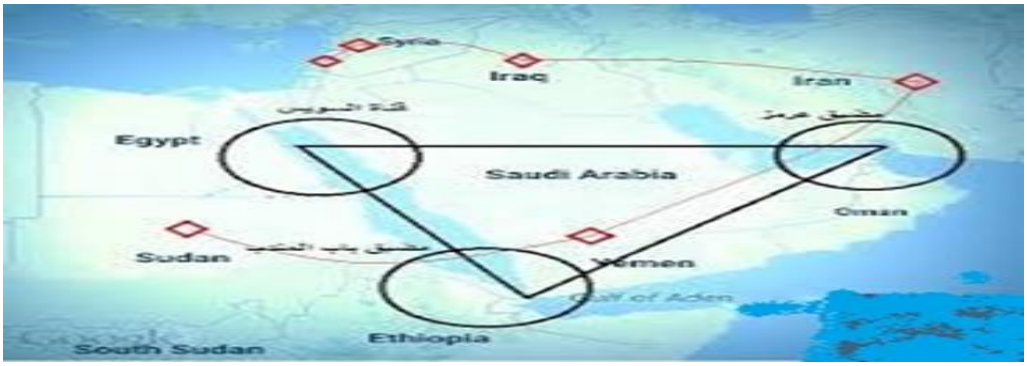

فضلاً عن: الوفرة الأولية للمادة الصناعية، والمُكنة الطاقوية، وهذا كان له الفضل في جعل القوى الدولية تركز على الضلع الاستراتيجي الأول وهذا ما نبه عليه مفكرو الجيوبولتك(الجزيرة ، القلب، الجرف القاري، اوراسيا)، لذا كان له نصيب الوافر من الاهتمام من قبل الاستراتيجيين والمفكرين والباحثين الذين حاولوا التوصل إلى أفكار ونظريات استراتيجية بمختلف عناوينها، فلا زال الموقع الجيوبوليتيكي مسيطراً على حراك الاستراتيجيات الدولية في منطقة الشرق الأوسط[3]، وحظيت تركيا لما تملكه من مضائق استراتيجية مكانة دولية مرموقة ولعبت دوراً رئيسياً في السياسية الدولية وما زاد الاهمية اهمية افتتاح قناة اسطنبول[4]. وهذا يمكن توضيحه اكثر في الخارطة الآتية:

لهذا كان من الضروري إعطاء لمحة عامة عن جوهر أهم نظريات الجيوبوليتيك والتغيير في الشرق الأوسط[5]، وما حمل من أهميته الجيو-ستراتيجية حفزت الساسة الدوليين[6]، إذ كان "ماكندر" صاحب نظريه القوه البرية يضع الشرق الأوسط في نطاق المنطقة المهمة استراتيجياً، الذي دعا للسيطرة عليها، فمن يتحكم في الشرق الأوسط، يتحكم في قلب الجزيرة العالمية، ومن يتحكم في قلب الجزيرة يتحكم في الجزيرة العالمية، من يتحكم في الجزيرة العالمية يتحكم في العالم[7].

وكما اكد "الفرد ماهان" في نظريته: إن القوة البحرية والسيطرة على البحار لاسيما القريبة من الأسواق القوية ضرورة أولية للسيادة العالمية، ومن هذا نستنبط إن البحار المهمة والأسواق القوية تقع هي الشرق الأوسط[8] وأشار إلى التنافس الحاد بين القوى الأوربية وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية حول الشرق أوسط، وتنبئ إن تسيطر الولايات المتحدة الأمريكية ضلع الموقع الاستراتيجي الدولي، وستعمل على منع القوى الدولية الأخرى من الهيمنة على هذا الضلع الاستراتيجي[9]، مستدلاً بذلك إلى سبب قوة الإمبراطورية البريطانية تكمن في السيطرة على المواقع الاستراتيجية في الشرق الأوسط[10]، لما تتمتع به من خصائص جيوبوليتيكية تجعل من يسيطر عليها يتحكم بمصير القوى الدولية[11]، وهذا ما أكده "سبيكمان" في نظريته، واصفاً الشرق الأوسط الأهم استراتيجياً[12]، وأنها بقعة استراتيجية في غاية الأهمية لكل اللاعبين الدوليين[13].

المطلب الثاني: ضلع الثروة في مثلث الهيمنة

نعرض في هذا المطلب الضلع الثاني (الثروة) ليكون ركيزة لإعادة صياغة التوازنات الدولية، ولتفسير حراكات الاستراتيجيات الدولية اتجاه الشرق الأوسط، لاسيما استراتيجيات الأمريكية والروسية والأوربية، فعلى مر حقب التاريخ نجد إن لتلك الاستراتيجيات دوافع برغماتية تحركها، فالثروة هي مطمح الأقوياء الدوليين[14]، فالقوة الناعمة محرك أساس للاستراتيجيات الدولية[15]، وهذا ما اكد عليه الليبراليون[16]، مشيرين إلى ضرورة تغيير الشرق الأوسط على نهجهم[17]، وهذا يفسر سر تنافس الليبراليين مع الماركسيين على الشرق الأوسط[18]. فالثروة العالمية مركزها الشرق الاوسط ، وهذا ما يمكن أن نوضّحه بالشكل الآتي:

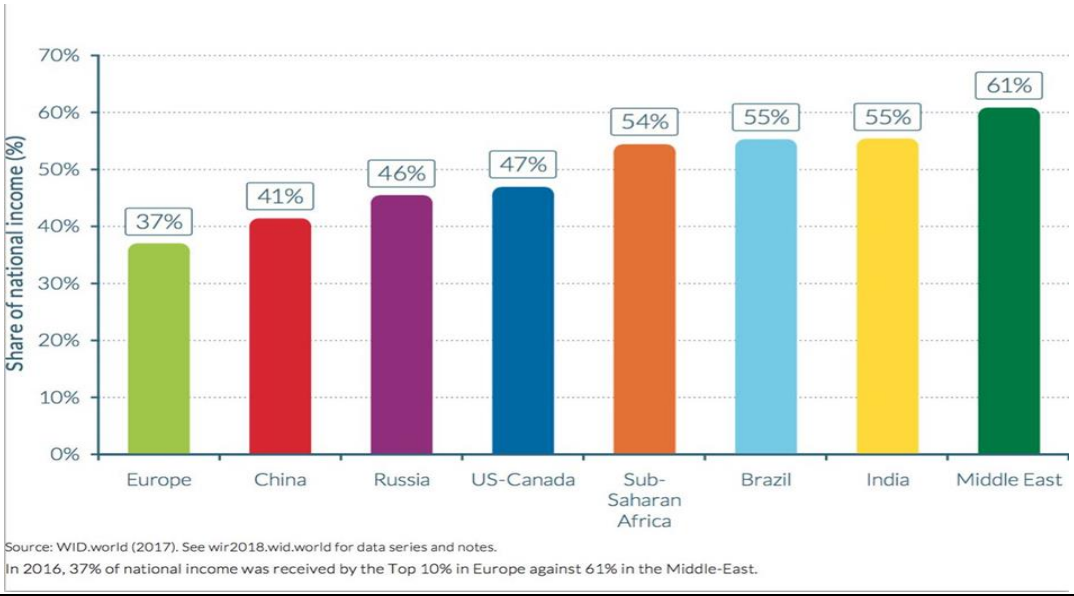

والسؤال الرئيسي هو: كيف الدول في الشرق الأوسط تستجيب للاستراتيجيات الدولية، عن طريق التحالف الاقتصادي أو الإذعان للهيمنة الاقتصادية؟

ويمكن أن نؤكد ذلك في العلاقات الاقتصادية، "بالنسبة للدول التي تعدّ التحالف الاقتصادي هو الأكثر شيوعاً" في العلاقات الاقتصادية الدولية- الشرق أوسطية، فلو استعرضت التفاعلات الاقتصادية في الشرق الأوسط تكتشف أنها تفاعلات من اجل الهيمنة على السوق العالمية، اكثر من ما هو معتقد البحث عن الأسواق لتصريف المنتجات، فالهيمنة على سوق البترول والغاز العالمي رهن السيطرة على الدول الشرق الأوسطية؛ لأنهم ضعفاء فيكونون اكثر عرضة للضغوط الدولية لسببين: الأول: توسيع قاعدة النفوذ الاقتصادي للقوى الكبرى، والثاني: التحكم بالعجلة الصناعية الدولية"، ولأن ترك الموارد بيد الضعفاء غير منطقي – بلغة الاستراتيجيات الكبرى، فيجب التحالف مع الضعفاء الأغنياء وتوريطهم بمخاطر التهديد وأيهامهم بانهم في خطر عن طريق صناعة العدو لهم ليشعروا بالرعب، عندها يبحثون عن تشكيل الأحلاف ليدخلوا بوابة التفاعل الدولي لمواجهة التهديد، فيسود اعتقاد لدى صناع القرار المعنيين بالتهديد، فعليهم الإذعان لإحدى القوى الفاعلة في النظام الدولي لتوفر لهم فرصة التوازن مع مصدر التهديد، وهذا حال قوى الشرق الأوسط مع القوى الدولية وعلى مر حقب التاريخ السياسي، لكن اتضح اكثر بانفراد الولايات المتحدة الأمريكية به، إذ كان التوظيف الاستراتيجي للعدو منح فرصة سانحة للأمريكان للهيمنة على الثروة البترولية والغازية في الشرق الأوسط[19].

فاذا ما تطرقنا إلى الشرق الأوسط، نجد أن مصادر مختلفة من التهديد الاقتصادي تساعد في تفسير سبب التحالف مع القوى العظمى (الولايات المتحدة، ورسيا الاتحادية، والقوى الأوربية) ، إذ إن الاقتصاد أساس التفاعل السياسي والأمني الدولي في الشرق الأوسط، فالهيمنة على البترول تفسر لنا لماذا القوى الفاعلة في النظام الدولي كثيرة التدخل في الشرق الأوسط[20]، فاحتدم التنافس وبات البترول أكثر تأثيراَ في الحراكات الدولية وهذا يتأكد من قول " وليام بيلن ريتشاردسون "وزير الطاقة الأمريكي السابق: "أن النفط فقط له القدرة على التحكم في صنع السياسة الخارجية والأمنية للدول للعقود عديدة[21]، فاحتلت مسألة تأمين النفط جانباً كبيراً من اهتمامات كافة مهندسي الاستراتيجيات[22].

لذا نجد أن مطامح الساسة السيطرة على المناطق الغنية بالنفط مهما كلف الثمن، وبسط يدها عليها خوفاً من أن يستحوذ عليها الآخرين[23]، لهذا أصبحت المنطقة مرتبطة ارتباطاً عضوياً بالاقتصاديات العالمية ولا يمكن الاستغناء عنها بأي شكل من الأشكال حتى لو أدى ذلك إلى استخدام القوة وإشعال الحرب[24].

ومن المتعارف عليه في الاستراتيجية الدولية، كلما ازداد حجم الاستثمار والتبادل التجاري بين الدول الكبرى ودول الشرق الأوسط، ازداد احتمال تشكيل تحالف اقتصادي، ويكون التحالف بهذه الصورة تحالف إذعان اقتصادي، كما إن المنح والقروض هي شكل خاص من التحكم بالسلوك، لذلك، كلما زادت المساعدات ازداد التهديد للقوى المتلقية، وزيادة تأثير المعونة يفضي إلى الإذعان الاقتصادي[25].

وزيادة على ذلك، إن القوى الكبرى المخترقة –المغيرة للقوى الأضعف، تخترق النظام الاقتصادي وتدفعه باتجاه الإذعان لها، على سبيل المثال: التغيير دفع بالكثير من القوى في الشرق الأوسط للإذعان للولايات المتحدة الأمريكية، وهذا ما استندت عليه في استراتيجيتها وهي تتعامل مع مصر والعراق واليمن وتونس وليبيا، وغيرها[26] ، كما إن الاختراق هو أكثر فعالية ضد الاقتصاديات المنفتحة من الاقتصاديات المنغلقة، أي يمكن القول: إن الاختراق أكثر فعالية في حال انعدام الاكتفاء الاقتصادي، ولذلك، فإن القوى الأضعف اقتصادياً تكون أكثر تطفلاً مع القوى الدولية، وكلما ازداد الفارق الاقتصادي ازداد الاختراق، وكلما ازداد الاختراق ازداد الإذعان، ولهذا الاختراق يكون أكثر فعالية في حال تحالف القوى الضعيفة اقتصادياً مع القوى الكبرى[27].

المطلب الثالث: ضلع القوة في مثلث الهيمنة

إن الدول الكبرى وهي تضع استراتيجياتها وعلى مر حقب التاريخ المختلفة ادركت أهمية ضلع مثلث الهيمنة الثالث (التحالفات والتآلفات) في حراكها مع قوى الشرق الأوسط لما تتمتع به تلك دول من ممكنات لدعم السياسة الدولية، فباتت هذا القوة تمثل محط أنظار الفاعلين الدوليين، وان أي تهديد لمنطقة الشرق الأوسط يمثل تهديد لها، وهذا ما حرصة عليه دعاة الواقعية[28].

مما دفع بقوى تلك المنطقة للتفاعل مع القوى الدولية الأخرى الأقوى من مصدر التهديد لإضعاف قوة المهُدد والتوازن معه، فكلما ازدادت قدرات القوى الدولية المُهددة، كلما زاد تفاعل دول الشرق الأوسط المتُهددة لتشكيل تحالفات ضدها، وهذا يتطلب توطيد العلاقات السياسية والدبلوماسية مع دول الشرق الأوسط، وبناء استراتيجيات عسكرية-أمنية مشتركة لتعزيز قوة الدول الكبرى رغبة منها للهيمنة، وإشعار الدول في الشرق الأوسط بالأمان والحماية، وبما إن دافع الهيمنة يدفع باتجاه التفاعل السياسي المتقارب مع قوى الشرق الأوسط، هذا يعني تتشكل التحالفات والتآلفات مع دول الشرق الأوسط لسببين[29]: الأول: التوازن الدولي، والثاني: التهديد الدولي، فكلما ازداد حجم التحالف ازداد تهديده، والقرب الجيو-استراتيجي من القوى الدولية الفاعلة، يزيد من التفاعل العسكري مع قوى أخرى تناظر القوى المجاورة الأقوى أو تفوقها للتحالف معها لتحقيق توازن التهديد مع القوى القوية الأقرب، وأما البعد الجيو-استراتيجي من القوى الدولية الفاعلة، يقود إلى إيجاد دولة اكثر أماناً، فهي ترغب بتوازن القوى، ولا تذهب نحو توازن التهديد، فكلما ازدادت قوة دولة في الشرق الأوسط زيادة غير طبيعية مقارنة بحجمها، كلما ازداد التفاعل الدولي ضدها، لوزن قوتها وإرجاعها لوزنها الطبيعي، ولذلك، فإن الدول في الشرق الأوسط التي تسعى إن تكون مع معسكر الكبار ستواجه الاستفزاز لتشكيل تحالفات دفاعية، فالدول التي تظهر نواياها العدوانية التوسعية، تحفز القوى التي تستشعر التهديد للتوازن معها عن طريق تحالف المهُددين، بغية الوصول إلى حالة توازن القوى، وهي الحالة الطبيعية التي يتم التفاعل الدولي عن طريقها لتحقيق التوأم السياسي لبناء نسق النظام الدولي، فالتوازن يخفض من مستويات العدوان ويحقق الأمن في العلاقات الدولية عموماً والشرق الأوسط خصوصاً[30]، وهذا يتطلب تفعيل دبلوماسية التحالف لبناء المُكنة الدولية[31].

ودون شك، إن الاستراتيجية الدولية وظفت التضاد الأيديولوجي فصادمتها مع نديدتها من الأيديولوجيات الأخرى في الشرق الأوسط[32]، فتظهر القوة وسيلة لتحقيق المصلحة[33]، فتفعل بالدبلوماسية التحالفات والتآلفات ذات النهج الدولي[34]. وهذا التضاد الايديولوجي ولد مثلث توازن استراتيجي اقليمي، وهذا ما يوضحه الشكل الاتي:

ففي كثير من الأحيان كانت الأهداف من التحالفات في الشرق الأوسط توازنات ضعف لصالح حامل الميزان الدولي، والأمر ينعكس على التحالف العربي بقيادة السعودية ضد إيران[35]، والتوازن السعودي -التركي والتركي –الايراني، فالحراك الأمريكي مزدوج المعايير بحجة الاحتراز الدبلوماسي ثنائي الركيزة، الأولى: الاستباقية، لاستباق العدو[36]، والثانية: الوقائية، للوقاية من العدو[37].

وهنا يمكن القول: التفاعلات الشرق أوسطية أمام خيارين لا ثالث لهما، هما: السير نحو توازن القوى، أو السير نحو توازن التهديد، فالقوى القوية الآمنة تسلك سلوك التوازن مع نظيراتها، أما القوى الضعيفة غير الآمنة تسلك سلوك الإذعان للقوى الفاعلة لتتوازن مع القوى مصدر التهديد، الأول: حققته إيران، والثاني: حققته المملكة العربية السعودية[38].لهذا، أحسّ ساسة الشرق الأوسط أن الوضع أصبح خطيراً[39]، ففعّلوا الدبلوماسية الدفاعية[40].

إن المتتبع لإيقاع التفاعلات الدولية ولما يجري على المشهد الدولي اليوم، فانه حتما سيرى تنازعاً واضحاً حول بعض القضايا بين كل من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية خاصة إيران وسوريا، لان روسيا لازالت تطمح للمحافظة على مكانتها كقوة كبرى، والمشاركة كشريك فعال في السياسة الدولية[41]، فلروسيا الدور الفاعل والمؤثر في ساحة الشرق الأوسط بفاعل القرب الجغرافي والموازن للتهديد الأمريكي[42].

الشكل الآتي يبين التنازع في سوريا في عام 2018:

وأثرت مقاربات الإرهاب الدولي على صياغة الشرق الأوسط ومفاهيمه ولهذا ساد الاختلاف في المظهر لا الجوهر في أدبيات العلاقات الدولية[43]، إذ أثرت على الثوابت الاستراتيجية والتغيرات الظرفية فيها[44]، ومان إن ظهرت مفارقات التغيير العربي (الربيع العربي) حتى وصفها الرئيس الأمريكي "باراك أوباما" الانتفاضات بأنها "فرصة تاريخية للولايات المتحدة الأمريكية[45]، في توظيف إرهاصات الثورات العربية لتنسجم مع أهداف الاستراتيجية الأمريكية على أساس أن البنى الإقليمية أصبحت لا تساعد على القيام بالوظيفة المطلوبة أمريكياً مما يستوجب إخراجها من دائرة الفعل بتدميرها وإدخال مقدراتها في عملية نزف مفتوحة بما يترتب عليه بث "الفوضى" كخيار بديل عن الاستقرار الذي لا يتسق مع ديناميات الخطط الأمريكية المرسومة للجغرافيا السياسية العالمية[46]. وما إن جاء الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" "ليضع استراتيجية جديدة تقارب بين القوى الدولية الثلاثية، لتعامل مع معضلة امن الخليج العربي وأزمة الملف النووي الإيراني، واستهداف الحلفاء الأصدقاء مثل تركيا والسعودية وقطر والكويت وغيرها، وهذ سابقة خطيرة تشير إلى تغيير تشكيل التحالفات والتآلفات الأمريكية في المستقبل .

المبحث الثاني

مستقبل الشرق الأوسط في ظل تسابق الاستراتيجيات الدولية

تبعاً لضخامة القصد من مستقبل الشرق الأوسط في ظل تحدي التسابق الدولي استراتيجياً، تزاحمت الكثير من التنظيرات والتحليلات في تفسير ذلك المستقبل، فاحتدم الجدل والنقاش حول ما تعنيه تلك المفردة من رؤى وأفعال وصور ناطقة، فالأنموذج المؤطر للحراك الدولي هي الهيمنة التي يتم من عبرها تحديد صلاحية النظام الدولي.

ولكي نتجنب عن أي خلل، يمكن القول: أن هناك علاقة بين الرؤى الاستراتيجية للقوى الفاعلة الدولية، والحراكات الأدائية لتحديد مستقبل الشرق الأوسط، وهذه العلاقة الأكثر قدرة على تفسير

الحراكات المتضادة، وهذا يأتي من المرجعية الإدراكية للساسة التي يفترض أن تتناغم عندهم مكنّة الإدارة مع المرجعية الاستراتيجية، ولتوضيح الصورة أكثر، عرجنا لتقسيم المبحث إلى مطلبين وكالآتي:

المطلب الأول: أسس بناء الاستراتيجيات الدولية

بداية، أتسأل: ما الذي يحدد أسس بناء الاستراتيجيات الدولية مع الشرق الأوسط لتحقيق الهيمنة، المخاطر أم المصالح؟

وللإجابة نقول: لتقديم رؤية علمية للتفاعلات الاستراتيجية الدولية، لا بد من التعامل مع مدركات صناع القرار، ومكانة الشرق الأوسط فيها، وبما إن من الصعب معرفة نوايا صناع القرار الدوليين، ولا توجد سلطة دولية تفرض النظام، والقوى في الشرق تهدد بعضهم بعضاً، وان درجات التهديد عالية جداً، وباب التحالفات والتآلفات مفتوح على مصراعيه، والنفعية أساس التفاعلات الدولية، والأنظمة في الشرق منشغلة بالمحافظة على أنظمتها، وبما إن العالم يعيش حالة من "الاناركية" (اللاسلطوية)، غياب الحكومة العالمية، ونوعية وحجم التحالفات هي التي تخل بالتوازنات الدولية ، ولا فرق بين الاستراتيجيات الدولية وما تحمل من أقنعة فكلها ذات نهج واحد هو التنافس والتصارع من اجل غريزة الهيمنة[47].

وهنا يمكن أن نتلمس أسس بناء الاستراتيجيات الدولية من منطلقين هما المكانة والدور العالمي، اللذان يجعلان الدولة الأكثر تأثير في العلاقات الدولية والدبلوماسية[48]. وهذا ما عملت عليه القوة الدولية متمثلة بالولايات المتحدة الامريكية وروسيا الاتحادية وهذا اثر على المثلث الاستراتيجي الشرق اوسطي (ايران –السعودية-تركيا) فالدور والمكانة الدولية تقاطعت مع الدور والمكانة للقوى الاقليمية-الشرق اوسطية، وهذا توضحه خريطة التنافسات الدولية والاقليمية ، التي جعلت من الشرق الاوسط رهن نوايا وغايات الرؤساء والقادة فالرئيس "دونالد ترامب" نواياه الهيمنة وغايته الثروة والرئيس "فلاديمير بوتن "نواياه الهيمنة وغايته بناء الدرع الجيوبوليتكي ، والرئيس "رجب طيب وردغان" نواياه الهيمنة الاقليمية وغايته بناء المصدات الجيوبولتكية، اما الرئيس الايراني "حسن روحاني" نواياه الهيمنة الاقليمية ، وغايته التغيير الايديولوجي، وهذا ما توضحه خارطة الاستراتيجيات في الشكل الآتي:

المطلب الثاني: مستقبل الشرق الأوسط بين المقاربات والمقارنات

ونحن نتحدث عن مستقبل الشرق الأوسط، يراودنا التساؤل الاتي: ما هو أساس عدّ أو عدم عدّ حدث ما كتهديد حقيقي في شرق الأوسط يستفز القوى الدولية ويدفعها للتدخل؟

دعونا نتفق على أن ليست كل الأحداث في الشرق الأوسط تعد تهديدات حقيقية للقوى الدولية فالتقاربات أو التنافرات بين قوى الشرق الأوسط، لا تعد تهديدًا حقيقياً، لكن يثير "الارتياب العرضي" وان اختلفوا في توصيفه بدرجات متفاوتة قليلاً فوصف ينسف وجوده والاعتراف به، ووصف يصل لدرجة "التهاون المفرط" ووصف يصنع تهديد ليغطي على التهديد الحقيقي، وهذا ما تتصف فيه معضلة الأمن في الشرق الأوسط "الملف النووي الإيراني" ودرجة تهديده.

لا شك، أن زوال التهديد يفضي إلى "تفكيك الاستراتيجيات الأمنية"، وهذه العملية تعني انعدام الشعور بالخطر من عدو لم يعد موجوداً على ساحة الشرق الأوسط ، إنها عملية تتم بالاتجاهين في الوقت نفسه، الأول: يشير إلى التحالف مع قوى دولية للموازنة وهذا يطبق على الحالة السورية، والثانية: إذعان امني وهذا الحال ينطبق وحال اليمن[49]، وبما إن الأمن يوصف بانه استجابة للشعور بالتهديد اتجاه حدث ما، والباحث يعتقد إن ليس كل العمليات العسكرية في الشرق الأوسط عمليات أمنية، فإرسال قوات حفظ السلام من بعض الدول لا تعد سياسية أمنية، بل جزء من السياسة الخارجية[50].

وهنا نجد معادلة صعبة هي: "كلما حُلت أزمات صُنعت أزمات في الشرق الأوسط لاستدامة التهديد"، وهذا يعني إن الشرق الأوسط يعاني من تأزم دولي مزمن، "صناعة الخوف"؛ لأنه سبب مقنع للتدخل "صناعة السلام"؛ كونه سبب يمكن التعويل عليه لفرض النفوذ، والرؤية الأخطر هي الحقيقة؛ كونها مجرد الهاء عن التهديدات الحقيقية، الهيمنة الاقتصادية والسيطرة على المواقع الاستراتيجية هي تهديدات حقيقية[51]، إذ يختلف وصفها باختلاف الوضع واختلاف الأولويات، وهذا ما اتضح في استراتيجية الرئيس" دونالد ترامب" تجاه قوى الشرق الأوسط الصديقة والحليفة[52].

أما في المقاربة فنقول: إن ما يحصل في، (العراق، سوريا، اليمن، مصر، السودان، الصومال، تونس، ليبيا، وغيرها)، من اجل مكنّة الهيمنة الدولية[53]. والمستقبل يشير إلى إن المنطقة أمام استراتيجيات دولية كاملة طويلة الأمد، بعد أن أوشكت استراتيجية "صناعة العدو" في الشرق الأوسط تعلن نهايتها من سوريا[54] . ليكون المستقبل رهن تهديد جديد هو استباحة دول الشرق الأوسط من قبل الولايات المتحدة الأمريكية.

الخاتمة:

تبيّن أنّ الاستراتيجيات الدولية وهي تتعامل مع الشرق الأوسط، كانت نظرتها استراتيجية ثلاثية الأبعاد (الموقع-الثروة-القوة)، وهي أضلاع مثلث الهيمنة الاستراتيجي، فعموماً إذعان قوى الشرق الأوسط للقوى الدولية هو أكثر شيوعاً من التوازن معها ، فالدول الكبرى القوية تميل إلى التوازن مع بعضها لامتلاكها مقومات القوة وقدرات الردع ومصداقية التهديد، وتميل إلى بناء تحالفات إذعان مع قوى

الشرق الأوسط (الأهم -الأغنى –الأضعف)، وكلما ازداد التهديد بين قوى الشرق الأوسط، ازداد ميلها إلى تحالف الإذعان للتوازن مع الدولة الشرقية مصدر التهديد، مما يدفع الدولة مصدر التهديد للتحالف مع دولة قوية دولياً للتوازن مع القوى الشرقية المتحالفة دولياً ضدها، ولهذا الشرق الأوسط يقع فيه توازنين: توازن قوى وتوازن تهديد والاثنين يتأثرا بالاستراتيجيات الدولية.

وأخيراً، وتبعاً لهذا الفهم، اتضح السلوك الاستراتيجي الدولي، وفقاً لوصف مثلث الهيمنة الاستراتيجي وما يحمل من تطلعات استراتيجية أدائية برغماتية دولية، بعد إن تم استقراء والمنطلقات الموقع الاستراتيجي، والحاجة للثروة البترولية على المستوى الدولي، وحراكات التحالفات والتآلفات في تشكيل القوة الدولية وانعكاساتها على مستقبل الشرق الأوسط، لنخرج من هذه المقارنات والمقاربات بجملة من **النتائج** منها:

1- الاستراتيجية الدولية تعتمد على أضلاع مثلث الهيمنة الاستراتيجي (الموقع والثروة والقوة) في تفاعلها مع دول الشرق الأوسط.

2- الاستراتيجيات الدولية تتوازن مع بعضها وتجعل استراتيجيات الشرق الأوسط تذعن لها.

3- الممرات والأسواق في دول الشرق الأوسط تبني منظومة الموقع الاستراتيجي الدولي.

4- النفط والغاز ومعادن الثمينة في دول الشرق الأوسط تبني منظومة الثروة الدولية.

5- التحالفات والتآلفات مع دول الشرق الأوسط تقود إلى بناء منظومة القوة الدولية.

6- مستقبل الشرق الأوسط يفترض التهديد والتهديد يفرض الفوضى، والفوضى تفرض الهيمنة الدولية.

واستناداً إلى النتائج صحت فرضيتنا الناصة على((كلما اعتمدت الرؤى الدولية على مثلث الهيمنة الاستراتيجي ...ازدادت أهمية الشرق الأوسط واحتل الأولوية في أجندة الاستراتيجيات الدولية ...فأزاد ميل الفاعلين الشرق أوسطيين نحو الإذعان لأحد الفاعلين الدوليين لتحقيق توازن تهديد بينهم)).

وبعرضنا للنتائج نصل إلى **التوصيات**:

1- عقد مؤتمرات دولية تخص الشؤون السياسية في الشرق الأوسط تشترك فيها كل جامعات المنطقة.

2- مد جسور التعاون بين كليات العلوم السياسية والمنظمات الإقليمية الفاعلة في الشرق الأوسط مثل جامعة الدول العربية والمؤتمر الإسلامي ومجلس تعاون دول الخليج، وغيرها، لتقديم الاستشارات السياسية.

3- بناء مراكز الأبحاث والدراسات السياسية تؤثر في عمليات رسم السياسات الشرق أوسطية.

4- تفعيل دور كليات العلوم السياسية في تعمير العلاقات السياسية في المنطقة.

5- تأسيس منبر إعلامي لكليات العلوم السياسية للتأثير في صناعة القرار في شؤون الشرق الأوسط.

الهوامش:

(1) N.J.Rengger, International Relations Political Theory and the Problem of Order: Beyond International Relations theory, Routledge, USA, 2000, p.21.

(2) حازم حمد موسى، العلاقات العربية –الأمريكية: دراسة في الأبعاد الاستراتيجية، دار أكاديميون للنشر، عمان، 2019، ص12 وما بعدها.

(3) Francis P. Sempa, Geopolitics: From the Cold War to the 21st Century، Transaction Publishers, U.S.A. and London, 2002, p.3.

(4) عمار جفال، التغيير والاستمرارية في الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج العربي، مخبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية ، الجزائر ، 2008، ص32.

(5) Jakub j. grygiel, Great Powers and Geopolitical Change،The Johns Hopkins University Press, Baltimore, 2006, pp.2-3.

(6) Darios Battistella, Theories des Relations Internationals،2 Ed, Silences Po، Paris, 2006, p.496.

(7) عباس غالي الحديثي، نظريات السيطرة: الاستراتيجية وصراع الحضارات، دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان ،2004، ص-ص 46- 47

(8) نصري ذياب خاطر، الجغرافيا السياسية و الجيوبوليتيكا، الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص57.

(9) سام الدين جاد الرب، الجغرافيا السياسية، الدار المصري اللبنانية، القاهرة،2009، ص-ص215-216.

(10) بري فارس الهيتي، دراسات في الجغرافية السياسية والجيوبوليتيكس، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص-ص203 -204.

(11) ممدوح محمود مصطفى منصور، مصدر سبق ذكره، ص55.

(12) Geoffrey Sloan, Geopolitics, Geography and Strategic History, (London and New York: Routledge, 2017), pp.6-7.

(13) ناصر زيدان، دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من بطرس الأكبر إلى فلادمير بوتين، الدار العربية للنشر، بيروت ،2013، ص123.

(14) Spyros Economides &Peter Wilson, The Economic Factor in International Relations , I.B.Tauris Publishers, London- New York, 2001, p.16.

(15) جون بيلس، ستيفن سميث، عولمة السياسة العالمية، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2004، ص8.

(16) Andrew Moravscik,"International Relations Theory: Scientific Assessment", in: Colin Elman &Miriam Elman Ferduis, Progress in International Relations Theory :Appraising the Field, Cambridge, London, 2003, p.161.

(17) John MacMillan, Liberal internationalism, In: Martin Griffiths International Relations Theory for the Twenty-First Century An introduction ,Routledge, New York ,2007، p.29.

(18) روبرت، غلبين، الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2004، ص56.

(19) محمد ختاوي، النفط وتأثيره في العلاقات الدولية، دار النقاش للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2010، ص285 .

(20) خالد بن نايف الهباسي،"التنافس الدولي وأثره على العالم العربي"، مجلة الشؤون العربية، العدد 153، ربيع 2013، ص 11.

(21). Ary Kaldor and others, Oil Wars، Pluto Press, London, 2007, p.1.

(22) سعد شكري شبلي، الاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، دار الحامد للنشر والتوزيع،2013، ص9.

(23) محمد ختاوي ، النفط و تأثيره في العلاقات الدولية ، مصدر سبق ذكره، ص285.

(24) حسين عبد الله،" المخاطر المحيطة بنفط الخليج"، السياسة الدولية، مج 43، عدد 171، جانفي/كانون الثاني 2008، ص34.

(25) Kapugedara Mudiyanselage, The Geographical Fulcrum of the 21st Century-Revisiting the Heartland Theory, The International NT Journal of Humanities & Social OCIAL Studies, Vol .6, No. 7 July, 2018,p154& beyond.

(26) Mohsen Bagnied, Economic implications of the Arab Spring: a model for future development, May 2013,p.5.

(27) Mehran Kamrava & Others, Weak States in the Greater Middle East Working Group Summary Report, Center for International and Regional Studies Georgetown University School of Foreign Service in Qatar , No. 11, 2014,pp1-2.

(28) Colin Elman, Realism, In Martin Griffiths, International Relations Theory for The Twenty First Century: Routledge, New York، 2007, p.18.

(29) عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين اتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، دار الخلدونية، الجزائر،2007، ص138.

(30) Paul Wilkinson, International Relations A Very Short Introduction, Oxford University Press Inc, New York, 2007,p.2.

(31) عبد الجليل زيد المرهون، "الخليج و خيار التوازن الاستراتيجي: نمط المعيقات البنيوية"، جريدة الرياض، عدد 13962 ، ديسمبر 2006، ص1.

(32) Poznan, Ideological Determinants of the Current Saudi-Iranian Rivalry in the Middle East, paper,2016 ,p115& beyond.

(33) مبروك غضبان، المدخل للعلاقات الدولية، شركة باتنيست للمعلوماتية والخدمات المكتبية، الجزائر،2005، ص327.

(34) عامر مصباح، اتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2006، ص163.

(35) Florence Gaub, Saudi Arabia and the Islamic alliance, European Union Institute for Security Studies (EUISS) February 2016,pp.1-2.

(36) Volker Stanzel (Ed.), New Realities in Foreign Affairs: Diplomacy in the 21st Century, SWP Research Paper, Stiftung Wissenschaft und Politic German Institute for International and Security Affairs Volker Stanzel (Ed.) New Realities in Foreign Affairs: Diplomacy in the 21st Century SWP Research Paper 11 November 2018,pp5& beyond.

(37) Laurie Nathan& others, Policy Paper and Case Studies Capturing UN Preventive Diplomacy Success: How and Why Does It Work? United Nations University Centre for Policy Research UN Preventive Diplomacy April 2018,p40& beyond.

(38) Randall L. Schweller, The Balance of Power in World Politics, Publisher: Oxford University Press, July 2016, p116.

(39) Andreas M. Bock&Ingo Henneberg, Why Balancing Fails: Theoretical reflections on Stephan M. Waltz, Balancing Threat theory, Lehrstuhl International Politic University zu Köln, AIPA 2/2013,p19.

(40) Juan Emilio Cheyre, Defence Diplomacy,The Oxford Handbook of Modern Diplomacy, Mar 2013,p 23.

(41) عبد السلام جمعة زاقود، الأبعاد الاستراتيجية للنظام العالمي الجديد، دار زهران للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013 ، ص101.

(42) س.غ لوزيانين، عودة روسيا إلى الشرق الكبير، ترجمة: هاشم حمادي، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق،2012 ،ص104.

(43) Osman Nuri Ozalp," Where is The Middle East? The Definition and Classification Problem of The Middle East as a Regional Subsystem in International Relations ,TJP Turkish Journal of Politics,Vol.2,No.2,Winter 2011,p.12.

(44) محمد مراد، السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي بين الثبات الاستراتيجي والمتغير الظرفي، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2009، ص371.

(45) Seth G Jones,"The Mirage of The Arab Spring Deal with The region you have not region you want", foreign Policy, U.S.A, january-february, 2013, p. 4.

(46) Elizabeth Kier and Ronald Krebs, "In war's Wake: International Conflict and The fate of liberal Democracy", Cambridge University Press, New York, 2010, pp.17-18.

(47) John P Meyer, Leadership, Commitment, and Culture: A Meta-Analysis, Journal of Leadership & Organizational Studies, February 2012, p.85.

(48) حازم حمد موسى، مستقبل العلاقات الدولية والدبلوماسية ...التحديات وأفاق المستقبل ((رؤية استراتيجية))، مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول لكليتي الكتاب الجامعة/ وجامعة لوند السويدية والمعنون:" بالعلم نرتقي بالمجتمع" المنعقد في العاصمة بغداد 13-14/ 12 /2017، ص ص 15 -16.

(49) Christopher Saladin, The Arab Spring, Support for Democracy, and Political Action: Seeking an Explanation for the Authoritarian Paradox in the Middle East, Issue8, MJUR 2017, p.42.

(50) Ioana E. Matesan, The Impact of the Arab Spring on Islamist Strategies, Journal of Strategic Security, Vol. 5, No. 2, Summer 2012, pp.39-40.

(51) Marc Lynch, The New Arab Wars: Uprisings and Anarchy in the Middle East, Public Affairs, New York, 2017, p.16.

(52) Jack Thompson, Trump's Middle East Policy, CSS Analyses in Security Policy, No. 233, October 2018, pp. 1-4.

(53) حازم حمد موسى، فلسفة الامننة وأثرها على تفاعلات النظام الدولي: (امن الشرق الأوسط انموذجاً)، مجلة الأمن والتنمية، الجزائر، 2019، ص8.

(54) Rohan Gunaratna, Global Threat Forecast, Counter Terrorist Trends and Analyses, A Journal of the International Center for Political Violence and Terrorism Research, Vol. 10,No. 1 , January 2018, p.60-63.